مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخمسون

الجلسة ٣٤٨٨

الخميس، ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، الساعة ١٩/٥٠
نيويورك

الرئيس:	السيد كارديناس	(الأرجنتين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فيدوتوف
	ألمانيا	السيد غراف تزو رانتزاو
	اندونيسيا	السيد وينسومورتي
	إيطاليا	السيد فولتشي
	بوتسوانا	السيد ليغويلا
	الجمهورية التشيكية	السيد كوفاندا
	رواندا	السيد مونيامبيتا
	الصين	السيد جان يان
	عُمان	السيد الخصيبي
	فرنسا	السيد ثيبو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير ديفيد هناي
	نيجيريا	السيد ايواه
	هندوراس	السيد مارتينيز بلانكو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هيوم

جدول الأعمال

الحالة في جورجيا

تقرير الأمين العام فيما يتعلق بالحالة في أبخازيا، جورجيا (S/1995/10 و Add.1 و 2)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إرسال التصويبات بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى: Chief, Verbatim Reporting Section, Room C-178 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

95-85014

افتتحت الجلسة الساعة ١٩/٥٠.

أقر جدول الأعمال.

إقرار جدول الأعمال

الحالة في جورجيا

تقرير الأمين العام، بشأن الحالة في أبخازيا، وجورجيا (S/1995/10 و Add.1 و 2)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسالة من ممثل جورجيا، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، عملا بالأحكام ذات الصلة من الميثاق، والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد تشكيادزي (جورجيا) مقعدا إلى طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

يجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام بشأن الحالة في أبخازيا، جورجيا، الوارد في الوثائق S/1995/10 و Add.1 و 2).

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1995/23، التي تتضمن نص مشروع القرار الذي أعد في سياق مشاورات المجلس السابقة.

المتكلم الأول هو ممثل جورجيا، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد تشكيادزي (جورجيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود بادئ ذي بدء، أن أتقدم إليكم - سيدي بخالص تهانينا على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأتمنى لكم النجاح في أنشطتكم كما نعرب عن امتناننا للرئيس السابق لمجلس الأمن الممثل الدائم لرواندا، لجهوده الموجهة صوب جعل أعمال المجلس مجدية بالنسبة لتكلفتها.

إنه من دواعي الفخر والسرور البالغ بالنسبة لنا أن نرى أعضاء مجلس الأمن الجدد حاضرين هنا. ونعتقد أن إسهامهم في عمل المجلس سيكون هاما وقيما.

اسمحوا لي، نيابة عن حكومة جمهورية جورجيا وباسم رئيس دولتها السيد إدوارد شفاردنادزة شخصيا، أن أعرب عن عميق تقديرنا للأمم المتحدة، ومجلس أمنها وبصفة خاصة للأمين العام السيد بطرس بطرس غالي ومبعوثه الخاص السفير إدوارد برينر، لما قدماه من اهتمام وحسن نية للعملية الجارية في بلدي.

إن القرارات التي اعتمدها مجلس الأمن بشأن جورجيا والزيارة الأخيرة التي قام بها الأمين العام للمنطقة، قد أوضحت للمجتمع العالمي الأهمية التي توليها أسرة الأمم للتوصل إلى تسوية شاملة للصراع الذي طال أمده في أبخازيا.

أود أن أعرب عن امتناني الخالص لأعضاء مجموعة البلدان المعروفة "بأصدقاء جورجيا"، وللاتحاد الروسي، بوصفه ميسرا، لجهودها الرامية إلى التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع.

كما أود أن أؤكد على الأنشطة المشتركة التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في جورجيا، وقوات حفظ السلام التابعة لدول الكومنولث المستقلة لرصد وقف إطلاق النار ولضمان العودة الآمنة لآلاف من المشردين، التي ينظمها مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.

لقد مضى أكثر من عام الآن منذ بدأت المفاوضات في جنيف. ولا تزال حكومة بلادي ملتزمة التزاما كاملا بعملية السلم التي بادرت بها الأمم المتحدة، وهي تمتثل لجميع الوثائق الصادرة عن مجلس الأمن واللجنة الرباعية.

إن جورجيا إذ تأخذ في الحسبان أهمية التوصل إلى تسوية تفاوضية للنزاع، فإنها تتعاون تعاونا كاملا مع الأمم المتحدة، وقد اتخذت خطوات واقعية وعملية للتوصل إلى حل توفيقي.

وفي محاولة يائسة للإسراع بعملية السلم، قام رئيس دولة جورجيا، في أيلول/سبتمبر الماضي، بزيارة منطقة الصراع وتفاوض مع قائد الجانب الأبخازي، وللأسف، لا تزال القيادة الأبخازية تواصل على نحو مستمر انتهاك قرارات مجلس الأمن، وتسعى إلى التملص من التزاماتها وتجاهلها والتغاضي عنها. وقد وصل تعنتها ذروته عندما اعتمد الانفصاليون من طرف واحد دستورا جديدا في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، وأعلنوا أبخازيا كيانا خاضعا للقانون الدولي، مدمرين بذلك عملية السلم تدميرا يتجاوز تقريبا كل إصلاح. ونحن ممتنون لأن مجلس الأمن قد أدان فورا هذا المقرر الانفرادي وأعاد مرة أخرى تأكيد وحدة أراضي جورجيا.

وكما ذكرت آنفا، فقد انقضى عام منذ افتتحت المفاوضات في جنيف، لكن لم يتسن التوصل بعد إلى ترتيبات لعودة أكثر من ٢٥٠ ألف لاجئ ومشرد إلى وطنهم. إن الجانب الأبخازي يبذل قصارى جهده للحيلولة دون عودة أولئك الذين طردوا عنوة، بل حتى لإرهاب القلة التي لا تزال باقية في منطقة غالي ومناطق أخرى من أبخازيا. إن قرار مجلس الأمن الذي يقضي بضرورة السماح بعودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم يعامل باستخفاق وتجاهل ملموس.

وبالرغم من أن مجلس الأمن يدين أية محاولة لتغيير التكوين الديموغرافي لأبخازيا، فما زال استيطان المنطقة جاريا بأناس يدعى أنهم من أصل أبخازي، وهم في الحقيقة مرتزقة، يكافأون، بمنحهم منازل أهالي جورجيا دون مقابل.

إن المحنة الحالية للاجئين، المبعثرين في جميع أرجاء جورجيا، تؤثر تأثيرا مدمرا على اقتصادها المخرب أصلا. وبرغم المساعدة الإنسانية المكثفة التي تتلقاها جورجيا من المجتمع الدولي، فإنها تعاني - في مواجهة الشتاء القارس - من أوجه نقص حادة في الغذاء والوقود والدواء.

وإذ أتكلم عن الحالة الراهنة في جورجيا، فإنني سأتجرأ على أن أذكّر مجلس الأمن بما تنبأ به السيد إدوارد شفاردنادزه في بيانه الذي أدلى به في الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة. فقد حذر في ذلك الوقت من خطر الانفصالية العدوانية المتسترة تحت قناع المثل العليا لتقرير المصير، وحث المجتمع الدولي على أن يتخذ كل التدابير اللازمة لقمع هذا الاتجاه الجديد، الذي يتناقض مع مقاصد وأهداف الأمم المتحدة ويعرض للخطر أرواح الآلاف من الأبرياء.

كما أعرب رئيس بلادي عن الخوف من أن يوجد في القوقاز:

> "خطر شديد للغاية لا مثيل له في أي مكان آخر من أن تمتزج الصراعات الداخلية الحالية بتلك الموجودة في الدول المجاورة فتنمو وتصبح حروبا إقليمية أو حتى قارية تشن على أسس قومية أو دينية". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة الثانية عشرة، الصفحة ٢٨-٣٠)

ومما يؤسف له أنه في ضوء الأحداث الراهنة تصبح هذه النبوءة المشؤومة أكثر واقعية ووشوكا.

ففي ظل هذه الظروف، ترحب حكومة جمهورية جورجيا بقرار من جانب مجلس الأمن بتوسيع ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، لأننا نعتقد بأن وجود الأمم المتحدة في المنطقة سيسهم إسهاما كبيرا في استقرارها وفي عملية السلم ككل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أشكر ممثل جورجيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

أفهم أن المجلس على استعداد للبدء في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع أي اعتراض، فسأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد كوفاندا (الجمهورية التشيكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اليوم، ليس لدينا من سبب وجيه للتفاؤل. فالمشكلات الرئيسية للأزمة قيد الاستعراض، أي الحالة الإنسانية والعملية السياسية، كادت لا تتغير منذ جلستنا الأخيرة بشأن هذه المسألة.

فالوضع الإنساني الناجم عن الصراع ومصير ربع مليون من لاجئي ومشردي جورجيا ظل دوما الشاغل الرئيسي لبلادي في هذه المسألة. وفي هذا السياق، نشعر بالروع إزاء عدم تحقيق أي تقدم بالنسبة لعودتهم إلى بلدهم. فأقل من ٥٠٠ شخص من ربع المليون لاجئ عادوا طوعا خلال الأشهر الثلاثة الماضية - وهذا ما يثير الضحك تماما. فعلى هذه الوتيرة، تحتاج عملية الإعادة إلى الوطن إلى ١٨٢ عاما قبل أن تستكمل. ومن المستغرب في ظل هذه الظروف أن تجري أية عودة طوعية بجميع المخاطر التي تستتبعها. وحتى ذلك لم يؤثر إلا على بضع عشرات من الآلاف، طبقا للمعلومات التي قدمها الاتحاد الروسي - أي، ما يشكل جزءا صغيرا من المجموع العام للاجئين.

في غضون ذلك، وفي جورجيا نفسها، نسي العالم هؤلاء اللاجئين والأشخاص المشردين. إنهم يعانون بعيدا عن مجال الرؤية لكاميرات شبكة الـ سي إن إن، وأدت معاناتهم، من بين أمور أخرى، إلى أزمة صحية كاملة. وفي الآونة الأخيرة تناولنا هنا الموافقة على تصدير بعض اللقاحات المضادة للخناق - وهو من الأمراض المتفشية الآن في جورجيا. ومن المؤسف أن عملية مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين التابع للأمم المتحدة، وهو المنظمة الوحيدة التي تقدم المساعدة، تواجه أزمة مالية قد ترغمها على تقليص عملها في إحدى مناطق العالم الأكثر احتياجا إليها.

وينبغي تسريع علمية إعادة اللاجئين بمقدار كبير، بحيث تحقق غايتها خلال شهور، وليس خلال قرون. إن وفد بلادي يشعر بالكدر الشديد لأن مشروع القرار هذا لا يشير إلى جدول زمني لإعادتهم إلى وطنهم كذلك الذي اقترحته مرارا وتكرارا مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين - ولكن دون جدوى - على اللجنة الرباعية التي تتعاطى بشؤون اللاجئين؛ ومشروع قرارنا لا يقترح أية تدابير أخرى من شأنها أن تركز انتباهنا مجددا على ضرورة إعادة اللاجئين والأشخاص المشردين إلى قراهم وحقولهم.

إن عدم التحرك بشأن القضايا الإنسانية ينجم بطبيعة الحال عن فقدان التحرك بشأن القضايا السياسية. إن المسالتين مترابطتان. ونشعر بالجزع لأنه لم يتم إحراز تقدم في الأسابيع الستة الماضية أو ما شابه ذلك لحسم الأزمة السياسية والدستورية. وإذا حدث أي شيء، فهو أن الأزمة قد تعمقت عندما اعتمد الزعماء الأبخاز على نحو طائش خطوات دستورية انفرادية.

وفي ضوء هذه الخطوات من الأهمية القصوى أن يؤكد مشروع قرارنا من جديد بوضوح ودون لبس دعمنا للسلامة الإقليمية لجورجيا، وأن سلامة أراضيها شكلت أيضا أساسا لورقة مشتركة قدمتها الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الروسي إلى الأطراف كأساس لمناقشات أخرى - للأسف، ذهبت أدراج الرياح.

لقد بذل الأمين العام شخصيا الكثير من الجهود، ولكن هذه الجهود لم تثمر. وإننا، مع ذلك، نحثه على ألا تثبط عزيمته وأن يواصل المحاولات مرارا وتكرارا، من أجل تحريك المحادثات الرفيعة المستوى بشأن أبخازيا. بيد أننا نتفق معه على أن: "الانشغال العام بالأحداث الجارية في أماكن أخرى في منطقة القفقاس" يعيق جهوده، وأن الأزمة في شيشنيا قد تعرقل في الواقع سياسة السعي للتوصل إلى تسوية لأبخازيا. وهذا سبب إضافي يدفعنا لأن نأمل بحل أزمة شيشنيا عما قريب - وإن لم يكن بأي ثمن. والله يعلم أن منطقة القفقاس يلم بها فعلا عدد كبير من الصراعات، والتاريخ يبين أن واحدها يؤثر في الآخر. ولذلك، فهل أثر الأزمة في شيشنيا كان فعلا مقتصرا على سياسة أبخازيا فقط.

فإذا كان هناك أي شيء إيجابي في مجمل هذه الحالة القاتمة، فهو العمل الذي تقوم به بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا. إن بعثة مراقبي الأمم المتحدة قد وصلت إلى أقصى قوامها المرخص به. وبالتالي وسعت من أنشطتها. إنها تتعاون بشكل جيد مع قوات حفظ السلم التابعة لرابطة الدول المستقلة. وتحترم حرية حركتها، حتى أن مركزها في جورجيا قد حسم بشكل ناجح. وكل هذه أنباء نرحب بها.

ويسعدنا أيضا أن نعلم بأنه تم التوصل إلى ترتيبات بشأن التعاون بين الأمم المتحدة وقوات رابطة الدول المستقلة، على أساس مقترحات الأمين العام المؤرخة ٤

تشريـــــن الثاني/نوفمبر الماضي. ونأمل أن يؤدي هذا التعاون إلى تحسن في الحالة الأمنية في الميدان. ويبدو أن الوضع مضطرب لا سيما في منطقة غالي - التي يتناولها تقرير الأمين العام في فقرات عدة. ويقينا نأمل في أن تعمل الأنشطة المشتركة لقوات حفظ السلم التابعة لرابطة الدول المستقلة وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا على تهدئة الحالة.

وإذا كان هنا شيء آخر نوده، فهو المزيد من المعلومات المتعلقة بعمليات قوة حفظ السلم التابعة لرابطة الدول المستقلة. ونحن نشعر بالامتنان للوفد الروسي لتزويده أحيانا أعضاء المجلس بإحاطة إعلامية أثناء المشاورات غير الرسمية، وإنني استخدمت اليوم بعض الأرقام بالتحديد من جلسات الإحاطة الإعلامية. لكننا نعتقد أنه قد يكون من المفيد جدا أن يجد محتوى هذه الجلسات طريقه إلى الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، وذلك لصالح تحقيق المزيد من الشفافية في عمليات حفظ السلم التابعة لرابطة الدول المستقلة وإعلام أعضاء الأمم المتحدة بشكل أكمل. ولن يفتح بذلك باب جديد: فوفد الولايات المتحدة، على سبيل المثال، يوفر بانتظام جلسات إعلامية مماثلة بشأن هايتي، وكما نعلم جميعا، متاحة علنا كجزء من المحضر الرسمي.

إن تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا حتى ١٥ أيار/مايو سيزامن في الواقع بين الجدول الزمني للأمم المتحدة وعمليات رابطة الدول المستقلة، وهذا أمر أيدناه في الماضي. ولذلك نؤيد تماما هذا التمديد ونؤيد مشروع القرار المعروض علينا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أطرح الآن للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1995/23.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون
الاتحاد الروسي، الأرجنتين، ألمانيا، اندونيسيا، ايطاليا، بوتسوانا، الجمهورية التشيكية، رواندا، الصين، عمان، فرنسا، المملكة المتحدة، نيجيريا، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٩٧١ (١٩٩٥).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء الجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد ثيبو (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن وفد بلدي يرحب بالقرار الذي اتخذه المجلس توا والقاضي بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا حتى ١٥ أيار/مايو ١٩٩٥.

إن هذا القرار يبعث رسالة صحيحة إلى الطرفين المعنيين، إذ أنه يؤكد التزام المجتمع الدولي بكفالة إيجاد تسوية سياسية للصراع الابخازي، في حين يحترم سيادة جمهورية جورجيا وسلامتها الإقليمية. أما المحافظة على وجود للأمم المتحدة في جورجيا فهو أمر مشروع. ولقد اعترف الأمين العام في آخر تقرير له بأن هذا الوجود، بالتعاون الوثيق مع قوة حفظ السلم التابعة لرابطة الدول المستقلة، يضطلع بدور يبعث على الاستقرار.

إن الحالة في أبخازيا تدعو في الواقع إلى القلق. إن أي تقدم لم يحرز في مسألة المشردين، وهذه الحالة تجعل حل المشاكل الإنسانية على نحو فعال أمرا متعذرا. والعملية السياسية تراوح مكانها ويخشى من أن تبقى على حالها ما دامت عودة اللاجئين في ظل ظروف آمنة ووفقا للاتفاقات المعقودة لم تكفل. وهذا عامل رئيسي لاستقرار المنطقة ولعودة الناس المعنيين إلى العيش في ظروف طبيعية.

وهكذا فإن مجلسنا، عن طريق إعادة تأكيده اليوم على استعداده لتأييد الجهود المبذولة من أجل تحقيق تسوية، يتوقع من الطرفين أن يظهرا دون إبطاء عزيمتهما على كسر الجمود الحالي. والقرار الذي اتخذناه للتو يطلب إليهما، قبل كل شيء، أن يمتثلا لالتزاماتهما، ويمتنعا عن القيام بأي عمل يعيق العملية السياسية، ويكثفا جهودهما الرامية إلى تحقيق تسوية شاملة برعاية الأمم المتحدة. والواضح أن الاستعراض المستفيض الذي

سيقوم به مجلسنا في بداية أيار/مايو سيأخذ هذه العناصر الخطرة بعين الاعتبار.

في هذا الصدد، يؤيد وفد بلدي بالكامل الأمين العام على المساعدة الشخصية التي هو على استعداد لتقديمها، فضلا عن دور الوساطة الذي يضطلع به السيد برونر، بغرض إعادة بدء العملية التفاوضية. وينبغي أن يكون أقصى ما نبذله من أجل تعزيز هذه العملية شاغلنا الرئيسي.

السير ديفيد هناي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن القرار الذي اتخذه المجلس توا، والذي شارك بلدي في تقديمه يجدد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا لفترة أربعة أشهر أخرى موازاة لولاية قوة حفظ السلم التابعة لرابطة الدول المستقلة. وحكومتي ترحب بإسهام البعثة وقوة حفظ السلم التابعة لرابطة الدول المستقلة في تعزيز التزام الطرفين بتعهداتهما بموجب اتفاق وقف إطلاق النار والفصل بين القوات الذي تم توقيعه في أيار/مايو الماضي. ونحن نرحب كذلك بالتعاون المرضي بين البعثة وقوة حفظ السلم التابعة للرابطة، وتبادل الرسائل بشأن القوانين والمسؤوليات الذي انتهى الآن. إن حكومتي تسهم بموظفين في البعثة، ونحن ممتنون بصورة خاصة لرئيس المراقبين العسكريين، البريغادير جنرال هفيديغارد، ولأعضاء البعثة على العمل الذي يؤدونه.

بيد أن حكومتي لا تزال تشعر بقلق عميق إزاء العودة البطيئة غير المقبولة للاجئين. فيجب على السلطات الابخازية أن تتعاون بالكامل مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في تسريع وتيرة إعادة التوطين بدرجة كبيرة، وفي إضفاء الصفة الرسمية على موقف الذين عادوا بالفعل. وهذا عامل هام في الجهود التي تبذلها الوكالات الإنسانية الدولية من أجل التصدي للمعاناة الإنسانية في ابخازيا وفي أماكن أخرى داخل جمهورية جورجيا على حد سواء.

إن الهدف العام لسياسة هذا المجلس يتمثل في تحقيق تسوية قابلة للتطبيق ودائمة للصراع الجورجي - الابخازي، بينما تحترم سيادة جمهورية جورجيا وسلامتها الإقليمية احتراما كاملا. ولقد عمل المبعوث الخاص للأمين العام، السيد برونر، بمساعدة الاتحاد الروسي ومشاركة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بجهد في سبيل هذا الغرض، ونحن نرحب بالجهود التي يبذلها. بيد أننا نشاطر الأمين العام رأيه وقلقه من أن العملية السياسية متوقفة. فعمل الأمم المتحدة وحدها لا يمكن أن يحل تلك الحالة. ووجود البعثة وسيلة لغاية، وليس غاية بحد ذاته. ومن قبيل التناقض أن تعلن السلطات الابخازية من جهة أن ابخازيا دولة ذات سيادة، في حين تدعي في الوقت نفسه أنها على استعداد للتفاوض بشأن تسوية سياسية وفقا لقرارات المجلس السابقة. وهذا التناقض يجب حله بطريقة تحترم سيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية. ويجب على الطرفين معا الآن أن يلتزما بالكامل ودون تحفظ ببذل جهد حقيقي من أجل تسوية خلافاتهما، ومن أجل التعاون مع السيد برونر لهذا الغرض.

إن هذا المجلس، باتخاذه القرار المعروض علينا، ألزم نفسه بإجراء استعراض مستفيض لجميع جوانب الحالة في ابخازيا، جمهورية جورجيا في ظرف "أربعة أشهر"، قبل انتهاء الفترة المقبلة لولاية البعثة. ومن الضروري إحراز تقدم كبير بحلول ذلك التاريخ في المفاوضات السياسية وأيضا في عودة اللاجئين على حد سواء.

السيد غراف تزو رانتزاو (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الممثل الدائم للجمهورية التشيكية أدلى في مشاورات أخيرة ملاحظة وثيقة الصلة بالموضوع. فلقد قال إن "بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا قد تكون عملية صغيرة، لكنها عملية ذات أهمية كبرى". ونحن نتفق بالكامل مع هذا التقدير. فولاية البعثة خاصة من حيث أنها قائمة على التعاون الوثيق مع قوات حفظ السلم التابعة لرابطة الدول المستقلة في المنطقة. والمخاطر المتعلقة بهذا العمل المشترك كبيرة.

إننا نشعر بقلق عميق إزاء الحالة، كما وصفت في تقرير الأمين العام. ونحن نأسف لعدم إحراز تقدم في العملية السياسية، فضلا عن الجمود القائم في ما يتعلق بعودة اللاجئين.

إن القرار الذي اتخذه المجلس للتو استجابة مناسبة لهذه الحالة. فهو يطالب الطرفين بإحراز تقدم كبير في المفاوضات السياسية. ويجب أن يفهم الطرفان أن وجود البعثة قائم على عملية سياسية قابلة للتطبيق.

في هذا السياق، أود أن أؤكد على أن ألمانيا تقبل بأن الجانب الابخازي لديه أيضا شواغل مفهومة وشرعية. ونحن نستمر في أن نرغب في الاستماع إلى قضية ابخازيا. وفي الوقت نفسه، يجب أن يكون واضحا أن الحل السياسي يجب أن يرتكز على مبادئ واردة في قرارات المجلس ذات الصلة، ولا سيما على سيادة جمهورية جورجيا وسلامتها الإقليمية.

وفي ما يتعلق بعودة اللاجئين، نرى أن الجانب الابخازي لم يتمكن إلى حد كبير من الوفاء بالتزاماته. فالقرار إذن يطالب الجانب الابخازي بتسريع هذه العملية بدرجة كبيرة. ويحدونا الأمل في أن تتمكن السلطات في سوخومي من قبول جداول زمنية في هذا الشأن. ونحن نلاحظ أنه في تشرين الثاني/نوفمبر، اقترح المبعوث الخاص للأمين العام والممثل الخاص لرئيس الاتحاد الروسي أن يقبل الجانب الابخازي بعودة ٣ ٠٠٠ شخص حتى بداية كانون الثاني/يناير، أي في غضون ستة أسابيع تقريبا.

إن القرار يجدد ولاية البعثة لفترة أربعة أشهر. وفي الوقت نفسه، يتوقع استعراضا مستفيضا للحالة قبل انتهاء مدة الولاية. ويحدونا الأمل في أن يقوم الأمين العام ومبعوثه الخاص، فضلا عن ممثلي الاتحاد الروسي، بالتأكيد في اتصالاتهم بالطرفين على أن التقدم في جميع المجالات يجب إحرازه خلال الأشهر المقبلة.

ووفد بلدي يعتقد في الوقت الراهن أن جميع الإمكانيات بموجب الولايتين القائمتين للبعثة ولقوة حفظ السلم التابعة للرابطة ينبغي دراستها من أجل تحسين الحالة على الأرض. ونحن نعلق أهمية خاصة على الفقرة ٧ من منطوق القرار.

أخيرا، نلاحظ مع الارتياح الرغبة التي أعرب عنها الاتحاد الروسي في إبلاغ المجلس تكرارا عن عملية قوة حفظ السلم التابعة للرابطة في المنطقة. وليس من شأن الشفافية الإضافية إلا أن تساعد في تحقيق أهدافنا المشتركة.

السيد فيدوتوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): لقد شارك الاتحاد الروسي في تقديم مشروع القرار الذي اعتمده مجلس الأمن توا. وهذا القرار الذي اتخذناه، إلى جانب التمديد الإضافي لولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، يتضمن أحكاما سياسية ذات وزن. ونحن نعتبر أن تأكيد المجلس على التزامه بتعزيز سيادة جمهورية جورجيا وسلامتها الإقليمية، وحق جميع اللاجئين والمشردين في العودة إلى ديارهم أمر هام، وكذلك أنه يطلب إلى الطرفين الامتناع عن القيام بأعمال قد تعوق أو تعقد عملية السلم.

إن الاتحاد الروسي يساوره القلق إزاء عدم كفاية التقدم المحرز في عملية التفاوض. ونرى أن الأطراف يجب أن تكشف ماديا من بحثها عن سبل للتوصل الى حل سلمي للصراع.

وفي هذا الصدد، نرى من المناسب أن يطلب المجلس الى جميع الأطراف أن تحرز تقدما موضوعيا في المفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة وبمساعدة الاتحاد الروسي كوسيط، وبمشاركة ممثلي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ وأن يطلب المجلس الى الأمين العام أن يواصل جهوده للاسهام في عملية المفاوضات.

نأمل أن تبدأ المرحلة التالية للمفاوضات بين جورجيا وأبخازيا في الأسابيع القليلة المقبلة. والاتحاد الروسي، فيما يخصه، يعمل بنشاط من أجل بلوغ تلك الغاية. وفي هذا السياق نعلق أهمية كبرى على تنسيق جهودنا، وعلى التعاون الوثيق مع المبعوث الخاص للأمين العام في جورجيا، السفير ادوارد برونر.

والاتحاد الروسي يشعر بقلق عميق إزاء البطء الشديد في خطوات عودة اللاجئين؛ أن الطرف الأبخازي هو المسؤول عن هذا البطء، ونأمل أن تؤدي مطالبة المجلس للطرفين بالامتثال لالتزاماتهما المتعلقة بعودة اللاجئين، ومطالبة الطرف الأبخازي بدفع خطى العملية بشكل محسوس الى نتيجة فعالة.

إن الممثل الروسي في اللجنة الرباعية المعنية باللاجئين يعمل بنشاط، الى جانب ممثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لضمان امتثال الأطراف بالكامل لجميع أحكام الاتفاق الرباعي المؤرخ ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤ بخصوص العودة الطوعية للاجئين والمشردين.

كما نحيط علما بالطلب الذي يوجهه المجلس في القرار الى الأمين العام بأن يدرس، بالتعاون مع الممثلين ذوي العلاقة لقوة حفظ السلم التابعة لرابطة الدول المستقلة، امكانية اتخاذ خطوات إضافية للاسهام في الظروف المؤدية الى عودة اللاجئين السالمة.

والاتحاد الروسي ممتن للمجلس على ثنائه على اسهام قوات حفظ السلم التابعة لرابطة الدول المستقلة في الحفاظ على وقف إطلاق النار وتحقيق الاستقرار في منطقة الصراع.

كما نلاحظ الارتياح الذي أعرب عنه المجلس ازاء التعاون الوثيق بين قوات حفظ السلم التابعة لرابطة الدول المستقلة وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا. ونؤكد على استعدادنا لمواصلة التعاون الوثيق مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا. ونأمل أن تتيسر زيادة تطوير هذا التعاون بتبادل الرسائل الذي حدث بشأن هذه المسألة بين الأمين العام ورئيس مجلس حكومات رابطة الدول المستقلة.

إن الاتحاد الروسي يعلق أهمية كبرى على قرار المجلس بأن يضطلع، استنادا الى تقرير يقدمه الأمين العام بحلول ٤ أيار/مايو ١٩٩٥، باستعراض دقيق للحالة في أبخازيا، جمهورية جورجيا. ونتوقع أن يولى اهتمام موضوعي، في سياق ذلك الاستعراض، للتحول التدريجي لعملية حفظ السلم الجارية حاليا في منطقة النزاع، الى عملية تابعة للأمم المتحدة تستند بصفة مبدئية الى القوات التابعة لرابطة الدول المستقلة وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، والموزوعة فعلا في تلك المنطقة.

ختاما، أود أن أوجه الانتباه الى الدعوة الموجهة في القرار الذي اتخذناه توا الى الدول الأعضاء، بالاسهام في صندوق التبرعات الذي أنشأه الأمين العام عملا بالقرار ٩٣٧ (١٩٩٤)، ومن المفترض أن حالات قليلة هي التي لم يقدم فيها اسهام واحد في صندوق للتبرعات لفترة تقرب من نصف العام. ونحن نؤمن بأن تدفق الموارد الى هذا الصندوق سيسهم في إيجاد حل أكثر فعالية لمشاكل كثيرة، وفي المقام الأول خلق الظروف المؤدية الى عودة اللاجئين.

السيد هيوم (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هناك مجموعة من حقائق صارخة تخيم على الأداء الطيب لبعثة مراقبية الأمم المتحدة في جورجيا وقوة حفظ السلم التابعة لرابطة الدول المستقلة. فنحن نشهد انعداما شبه كامل سواء في التقدم نحو تسوية سياسية لهذا الصراع، أو في العودة السريعة لعشرات ألوف اللاجئين والمشردين الى ديارهم في أبخازيا عودة سالمة وكريمة.

وقد طلب المجلس الى الأمين العام أن يقدم تقريرين خلال فترة قصيرة لا تزيد على أربعة أسهر عن وضع العملية السياسية وعودة اللاجئين والأشخاص المشردين. وحينما ينظر المجلس في مستقبل البعثة في أيار/مايو، سننظر مع أعضاء المجلس الآخرين بجدية وعن كثب في الحالة برمتها لتحديد ما إذا كان استمرار هذه البعثة مبررا.

ووفد الولايات المتحدة يأمل أن توفر تقارير الأمين العام للمجلس سببا للتصرف بشكل إيجابي في هذا الصدد، ولكن علينا أن نتحلى بالواقعية. فالتاريخ في الآونة الأخيرة لا يرسم صورة متفائلة، والجانب الأبخازي يتحمل الجزء الأعظم من المسؤولية عن عدم التقدم. وبإعلان قادة أبخازيا أنهم أمة مستقلة، انتهكوا بذلك التزامهم بالتوصل الى تسوية مقبولة بشكل متبادل مع حكومة جورجيا وقد أعرب المجلس وعن حق عن قلقه البالغ ازاء هذا التصرف، وبين أن ذلك الاعلان ليس له سند قانوني.

وبإنشاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، دلل المجلس على استعداده لمساعدة من يساعدون أنفسهم ومنذ ذلك الحين وصلت العملية الى طريق مسدود. والرسالة الواردة في هذا القرار التجديدي واضحة: لقد حان الوقت لأن تعود الأطراف الى مائدة المفاوضات وتحرز تقدما حقيقيا نحو تسوية سياسية وعودة اللاجئين والمشردين في ظروف مأمونة وسالمة.

السيد فلشي (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن تأييد ايطاليا للقرار بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا يستند الى ثلاثة اعتبارات أساسية جدوى هذا القرار في إعادة تنشيط المفاوضات السياسية، والحاجة الى تعزيز الآلية التي مكنت من الامتثال بوقف إطلاق النار، وإعادة التأكيد على

مبدأ السيادة والسلامة الاقليمية ونبذ استعمال القوة.

ونحن متفقون مع من يرون أن قرار اليوم، عشية انتهاء ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، لا يمكن أن يكون مجرد قرار تقني. وبصفتنا الرئيس المناوب لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا حتى كانون الأول/ديسمبر الماضي، لاحظنا أنه في مختلف مراحل التفاوض على الصعيد السياسي وفي المناقشات الجارية بين الخبراء بشأن القانون الدستوري فإن العزوف عن البحث عن حل توفيقي زاد بدلا من أن يتلاشى. والتباين بين التطلعات نحو الاستقلال بل والانفصال وبين مبدأ السيادة والسلامة الاقليمية اكتسب أهمية مرضية في حالة أبخازيا، واعلان سلطات أبخازيا الاستقلال من جانب واحد في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي يمثل تطورا مؤسفا غلبت عليه بعض العناصر التي كانت قد ظهرت على طاولة التفاوض.

وفي هذا الصدد، تود إيطاليا أن تشيد بحكومة جورجيا أيما إشادة على ضبط النفس والمرونة التي ما برحت تبديهما، حتى في مواجهة أصعب الظروف.

إن استئناف المفاوضات السياسية لا يمكن أن يكون هدفا بعيد المدى. فهناك حاجة فورية إلى إعادة الشروع في المفاوضات، لسببين رئيسيين إلزاميين هما الهبوط المتسارع للاقتصاد؛ والحالة الأمنية الداخلية التي يمكن أن تشتعل من العدد الكبير للاجئين غير المسموح لهم بالعودة إلى مواطنهم الأصلية. لكن هناك أسباب أخرى، وخاصة المجازفة في أن تصبح الأزمة الأبخازية مثالا متأصلا وخاطئا للمناطق الأخرى من جورجيا ـ وعلى الأخص أوسيتيا، ومناطق أخرى من القوقاز.

إن الأزمة الإنسانية مصدر قلق عظيم لبلادي. ومنذ ربيع ١٩٩٣، ساهمت حكومتي بما قيمته ١,٧ مليون دولار أمريكي من المعونة الغذائية لشعب جورجيا كما ساعدت في توفير الدعم السوقي عن طريق رحلة لأغراض إنسانية إلى تبليسي باحتياجات الاسعافات الأولية من مستودع "بيسا". كما ساهمت إيطاليا عن طريق القنوات المتعددة الأطراف، وأرسلت ما قيمته ١,٥ مليون دولار أمريكي من الإغاثة الإنسانية. وهذا، بالطبع، بالإضافة إلى تبرعها السابق بمبلغ ١,٥ مليون دولار أمريكي في قمة مجموعة السبع في لندن.

إن تجديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا مناسبة للتسليم بسلامة الصيغة المحددة في قرار مجلس الأمن ٩٣٧ (١٩٩٤) الصادر في تموز/يوليه الماضي. ويعرض الأمين العام في تقريره تقييما إيجابيا لدرجة التعاون والتنسيق بين بعثة الأمم المتحدة وقوات حفظ السلم لرابطة الدول المستقلة. ونلحظ المثال المحدد على هذا التعاون المذكور في التقرير. إن بذور هذه النتيجة الإيجابية قد زرعت بفضل التزام الأمانة العامة والاتحاد الروسي لتحديد ولايات ومسؤوليات البعثتين المستقلتين المتواجدتين على أرض الواقع، واللتين يربطهما هدف التهدئة المشترك.

إن أزمة جورجيا قدمت دليلا على التعاون الذي تطور بين الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، المعروف الآن بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقمة بودابست في كانون الأول/ديسمبر الماضي، في قرارها بخصوص جورجيا، الذي يشير إلى كل من أبخازيا وأوسيتيا، ذكّرت بالمفهوم الأساس الذي تأكد من جديد في قرار اليوم ـ ألا وهو التأييد القوي لسيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية ضمن حدودها المعترف بها دوليا؛ والقلق إزاء الأعمال الانفرادية التي تقوض جهود تشجيع التسوية السلمية عن طريق المفاوضات؛ والقلق إزاء إدانة "التطهير الإثني" والطرد الجماعي للناس من المناطق التي يعيشون فيها.

وعلى أساس هذه المبادئ المتشاطرة، نظل على اقتناع بأن منظمة إقليمية مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا يمكن أن تواصل تقديم إسهام هام في جهود الأمم المتحدة صوب إيجاد تسوية نهائية للأزمة ـ ولا سيما في تحديد الترتيبات المؤسسية الجديدة.

يمكن لمجلس الأمن ويجب عليه أن يقدم مدخلا سياسيا حاسما، كما دللت على ذلك نجاحات الأمم المتحدة في مناطق الأزمات الأخرى. وبهذا المعنى، يمثل قرار اليوم أيضا بداية جديدة لتسوية تفاوضية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): **لم يعد هناك متكلمون آخرون. بذلك يختتم مجلس الأمن المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله.**

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٣٥.